المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

"التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة"

عرض موجز لكتاب: تجديد الفكر الاقتصادي

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد

وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

الدكتور/ إبراهيم العيسوي

بالتعاون مع

13 – 14 ديسمبر/ كانون أول 2019

مقر اتحاد الغرف العربية – مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي

بيروت – الجمهورية اللبنانية

عرض موجز لكتاب
تجديد الفكر الاقتصادي
نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

بقلم المؤلف: أ. د. إبراهيم العيسوي

تمهيد

تعرض علم الاقتصاد لموجة من الانتقادات الحادة في مستهل الألفية الثالثة. وسرعان ما تلتها موجة انتقادات أكثر حدة كرد فعل للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في 2008. وفي الحقيقة أن هاتين الموجتين لم يكونا من الأحداث المستجدة على علم الاقتصاد. فقد توالت موجات النقد منذ أن نشر آدم سميث الكتاب التأسيسي لهذا العلم: ثروة الأمم، في 1776. وكانت شدة الموجة تتزايد مع تكرر إصابة النظام الرأسمالي بأزمات الكساد، ومع تفاقم اللامساواة. ومن خلال النقد تظهر محاولات التجديد في النظرية الاقتصادية بتقديم فروض أو مقاربات جديدة، قد يستوعب بعضها في إطار النظرية السائدة، ولكن الكثير منها يبقي مهمشًا على ضفاف التيار السائد أو ينبذ ويعامل على أنه فكر الخوارج (heterodox economics). كما تنبثق من خلال النقد للسياسات والممارسات الرأسمالية التي أفضت إلى الأزمات تصورات لإصلاح الرأسمالية أو اقتراحات بنظم تحل محلها.

وقد تميزت الموجة الأخيرة بارتفاع منسوب السخط على النظام الرأسمالي وتفاقم عدم الرضا عن النظرية الاقتصادية السائدة التي ينظر إليها كسند نظري لهذا النظام من جهة، وبتكاثر المبادرات الرامية إلى البحث عن بديل للرأسمالية ومراجعة الفكر الاقتصادي السائد والنظر في سبل تطويره من جهة أخرى. كما كان من الملامح البارزة لهاتين الموجتين اضطلاع طلاب الاقتصاد بدور مهم في الاحتجاج على ما تقدمه لهم الجامعات من فكر اقتصادي غير قادر في نظرهم على تفسير ما يجري في الحياة الاقتصادية الواقعية من أحداث، وعاجز عن التنبؤ بحركة النظام الاقتصادي.

وقد دفعتني هذه التطورات إلى القيام برحلة فكرية لتأمل الوضع الراهن لعلم الاقتصاد وما يثيره من مشكلات في تعامله مع الظواهر الاقتصادية، وللوقوف على أهم المقاربات المطروحة لتطوير هذا العلم وردم الفجوة العميقة التي تفصل بين فروضه ونظرياته من جهة وبين الواقع المعيش من جهة أخرى. وقد تمثل حصاد هذه الرحلة في هذا الكتاب. وفي الحقيقة أن هذه القضايا كانت محل اهتمامي منذ السنوات الأولي لدراسة الاقتصاد. فطالما توقفت متحيرًا عند المفارقة بين فرض تعظيم المنفعة وبين مراقبة السلوك الاستهلاكي لعموم الناس الذي لا يقوم على حساب دقيق للمنافع والتكاليف، أو عند المفارقة بين فرض تعظيم الربح وبين سلوك المزارع أو الصانع الصغير الذي يقنع بما ينتج عن كده وكدحه من الرزق مهما قل مقداره ويكثر من حمد الله عليه. وقد تجدد اهتمامي بهذه القضايا في سنوات الابتعاث إلى أكسفورد للحصول على الدكتوراه، وبخاصة مع اتساع نطاق اطلاعي على الدراسات الاقتصادية لكتاب ينتمون لتيارات فكرية متباينة. وقد كان لانفتاحي المبكر على الفكر اليساري دور مهم في تعزيز النظرة النقدية لعلم الاقتصاد السائد وفي تقوية إدراكي بأهمية المنظور التاريخي وكذا بأهمية التداخلات بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وقد استمرت العلاقة بين النظرية الاقتصادية وبين الوقائع والتطورات الاقتصادية تشغل حيزًا كبيرًا من تفكيري، وذلك بالرغم من توجيه الجانب الأكبر من عملي البحثي إلى قضايا التخلف والتنمية.

وقد كان من أمنياتي حين بدأت تدريس الاقتصاد في مصر أن أكتب كتابًا في مبادئ علم الاقتصاد لا يكون مجرد إعادة عرض لما نجده في كتب المبادئ الرائجة التي تقدم الفكر الاقتصادي المهيمن، وإنما يكون كتابًا ينطلق من تاريخ المجتمعات النامية وواقعها، ويقوم على انتقاء ما يتوافق من الفكر السائد مع هذا الواقع، ويقدم بعض المقاربات غير التقليدية التي قد تساعد في التوصل إلى فهم أدق لظروف البلاد النامية وفي استطلاع مسارات بديلة لإخراجها من أسر التخلف. ويبدو لي الآن- وهوما سيظهر أيضًا في الملاحظات الختامية للكتاب - أن هذه الأمنية قد انطوت على إسراف شديد في الطموح، وأن غاية ما كان يمكن تمنيه- حتى بعد العمر الطويل الذي قضيته في المهنة- هو ما أنجز في الكتاب الحالي، وهو نقد الفكر السائد والتعرف على ما يطرح من مقاربات بديلة وتقييمها. فهذه هي الخطوة الممكنة والضرورية على الطريق نحو المهمة الصعبة التي تنتظر الإنجاز من جانب اقتصاديي المستقبل، وهي كتابة كتاب بديل في مبادئ علم الاقتصاد انطلاقًا من نظرية اقتصادية بديلة تتوخى الواقعية في فروضها وتقوم على نظرة شمولية وتكاملية للحياة الاقتصادية.

أغراض الكتاب

إن الغرض الأقرب من هذا الكتاب هو فتح مساحة لإعادة التفكير فيما درج معشر الاقتصاديين في الوطن العربي على قبوله كمسلمات ومقولات ونظريات اقتصادية وتنموية. والسبيل إلى ذلك هو التعريف بما يجري خارجه من جهود نقدية للفكر الاقتصادي السائد ومن محاولات لتطوير هذا الفكر وإخراجه من النطاق الضيق للنيوكلاسيكية والليبرالية الاقتصادية الجديدة – اختصاراً النيوليبرالية - إلى الآفاق الواسعة التي يستفيد فيها التنظير الاقتصادي من إنجازات العلوم الاجتماعية والطبيعية والإنسانيات، فضلًا على استفادته من الدروس التي أسفرت عنها الخبرات الدولية في تطبيق السياسات الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية. فإذا ما تم ذلك فإن بابًا ولو صغيرًا يمكن أن ينفتح لمشاركة الاقتصاديين العرب في جهود تطوير علم الاقتصاد، ولاجتهادهم في صياغة سياسات اقتصادية ومناهج تنموية جديدة تعين الوطن العربي على مواجهة التحديات المزمنة للتخلف والتبعية، وعلى الاستجابة لما طالبت الشعوب العربية بتحقيقه في ثوراتها في مطلع العقد الحالي من تقدم اقتصادي وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية. وهذا هو الغرض الأبعد للكتاب.

والمأمول أن يساعد الكتاب في تنشيط المساهمة العربية في علم الاقتصاد من طريقين: أولهما أن تحفز مادة الكتاب المعنيين بتصميم البرامج التعليمية وتطوير المناهج في جامعاتنا- وبخاصة في مرحلة الدراسات العليا- على إعادة النظر في أسلوب أداء هذه المهام بما يضمن إزالة الجدران العازلة بين التخصصات المختلفة ويفتح آفاقاً رحبة لتقديم برامج تتميز بتعددية التخصصات والتفاعل العميق بينها. وثانيهما أن يشجع الكتاب بعض شباب الاقتصاديين - سواء أكانوا في مرحلة الدراسات العليا أم في المراحل الأولي للسلك الأكاديمي بعد الحصول على الدكتوراه – على الخروج من الدائرة شبه المغلقة لموضوعات يتكرر بحثها كثيراً بلا قيمة علمية مضافة تذكر إلى الدراسة التفصيلية لمقاربة من مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي، وذلك تمهيداً للتخصص فيها.

مكونات الكتاب

يشتمل الكتاب الذي على عشرة فصول، فضلًا على مقدمة وقسم ختامي بعنوان: استخلاصات وملاحظات ختامية. وينتهي الكتاب بملحقين: الأول منهما يلقي الضوء على أهمية تكامل المعرفة الاقتصادية مع المعارف المستمدة من مجالات معرفية أخرى في ابتكار أفكار ونظريات اقتصادية مهمة، والثاني يتضمن دليلًا بطائفة من المصطلحات الأجنبية التي وردت بالكتاب وما استخدمته من مقابلات عربية لها.

يقدم الفصل الأول عرضاً للاحتجاجات على محتوى علم الاقتصاد وطريقة تدريسه من جانب أساتذة وطلاب في بلدان متعددة، ويربط بين الأزمة الاقتصادية العالمية وبين تصاعد المطالبات بتجديد الفكر الاقتصادي، بل والمطالبات بنظام بديل للنظام الرأسمالي.[1] ثم يقدم تصنيفاً عاماً للانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصاد ما بين نقد مهادن للنيوكلاسيكية ونقد أكثر جذرية لها، وذلك دون الخوض في التفصيلات المتعلقة بنقد فرض بعينه أو نظرية بذاتها.

ويلي ذلك الجزء الأول من الكتاب الذي يضم أربعة فصول (من الثاني إلى الخامس) الذي خصص لنقد الفكر الاقتصادي السائد. ففي الفصل الثاني تمهيد لنقد علم الاقتصاد، عرضت فيه أهم مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يمثل الفكر الاقتصادي السائد، وذلك اعتمادًا على أحد كتب المبادئ الأكثر رواجًا، وهو كتاب جريجوري مان- كيو (G. Mankiw). كما بينت أسباب صمود هذا الفكر في مواجهة الانتقادات والأزمات. ومن المناسب في هذا العرض أن نقف عند ثلاثة أسباب رئيسية لهذا الصمود.:

أولها: قوة الميل لمقاومة التغيير. فكما يقول جون كينيث جالبريث: قلائل هم الاقتصاديون الذين يرغبون في رفض ما كان مقبولًا عندما تعلموا المهنة في وقت سابق، ثم قاموا بالدفاع عنه عندما مارسوا تعليم المهنة. فالتخلي عما تعلموه وعلموه هو اعتراف بأنهم كانوا على خطا، وذلك أمر نقاومه كلنا. أضف إلى ذلك أن تبني بعض المقاربات الجديدة قد يتطلب معرفة جيدة بالرياضيات وبمبادئ او نظريات علوم أخرى كالفيزياء والأحياء والإيكولوجيا والتعقد؛ الأمر الذي يجعل الكثيرون من الاقتصاديين يحجمون عن تحمل مشقة اكتساب هذه المعرفة. ومما يزيد من الميل لمقاومة التغيير أن تبني الفكر السائد من جانب

[1] - ما زال الجدل محتدمًا بشأن مستقبل النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق الحر حتى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على وقوع أزمة 2008. ويتضح من هذا الجدل أدراك السياسيين لاهتزاز ثقة قطاع واسع من الناس في النظام الرأسمالي، مع استماتة البعض منهم في الدفاع عن هذا النظام، ومطالبة البعض الآخر بالبحث عن سبل لإصلاحه أو احلال نظام آخر محله وتقديمهم اقتراحات متنوعة في هذا الشأن. على سبيل المثال: خصصت رئيسة وزراء المملكة المتحدة تريزا ماي الجزء الأكبر من خطابها المطول في احتفال بنك انجلترا (البنك المركزي للملكة المتحدة) في 2017 بمرور عشرين عامًا على منحه الاستقلال التشغيلي للدفاع عن النظام الرأسمالي وحث الناس على الثقة في هذا النظام وتحذيرهم من أن تدفعهم المشكلات القائمة إلى الأيديولوجيات التي فشلت في الماضي كالاشتراكية ومن السياسات التجارية الحمائية المتناقضة مع العولمة. مثال آخر: تضمنت كلمة وزير المالية البريطاني فيليب هاموند في مؤتمر حزب المحافظين في 2018 اعترافًا بأن الفجوة تزداد اتساعًا في الغرب بين النظرية الاقتصادية التي تشرح كيف يعمل اقتصاد السوق ونتائج عمله، وبين الواقع المعيش، وأن ثمة شعورًا بين عدد كبير من الناس بأن النظام لا يعمل لمصلحتهم. اما عن الاقتراحات بإصلاح الرأسمالية أو تقديم بدائل لها فهي كثيرة، وقد عرضت لعدد منها في الفصل العاشر من الكتاب المعروض هنا، وكذلك في الفصل الرابع من كتابي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014).

المؤسسات العلمية والمراكز البحثية ييسر حصولها على تمويل لمشروعات البحثية من الجهات الداعمة لهذا الفكر.

وثانيها: الوظيفة الاجتماعية/الأيديولوجية/التبريرية للفكر الاقتصادي السائد. فكما يقول بول أورميرود: بالرغم من عدم مشروعية الربط بين النظام الرأسمالي وبين النظرية النيوكلاسيكية، وذلك بالنظر إلى الاختلاف الكبير القائم بين عالم المنافسة الكاملة المفترض في النظرية وعالم الاحتكارات الكبرى القائم في الواقع، إلا أن هذا الربط شائع بفعل التحالف القائم بين هذه الاحتكارات والمؤسسات المالية الدولية وما يساندها من دول رأسمالية كبرى، وبين جامعات ومراكز بحوث توفر الغطاء العلمي للأيديولوجية الرأسمالية السائدة. ويؤكد هذه الرابطة جوزيف استجلتز بقوله: إن استمرار الفكر التقليدي لا يمكن أن يفسر بفائدته في فهم الظواهر الاقتصادية، وإنما يفسر بارتباط نظرياته وما ينبثق عنها من سياسات بخدمة مصالح معينة. ويزيد بول كروجمان هذا الأمر إيضاحًا بقوله: إن أزمة 2008 لقنتنا درسًا عن الصراع بين القوة والفكر- أي بين قوة رأس المال وبين الحقائق غير المريحة لرأس المال؛ فعندما يقع صدام بين أيديولوجية تسندها ثروة عظيمة ونفوذ ضخم، وبين أفكار غير مريحة لرأس المال، تنهزم الأفكار.

اما السبب الثالث لصمود الفكر الاقتصادي السائد فهو أن الإقلاع عن هذا الفكر صعب في غياب فكر بديل مكتمل البناء. فالنظريات والمقاربات البديلة كثيرة على ما سنرى، ولكنها لم تصل بعد إلى مرحلة تشكيل علم اقتصاد جديد.

إضافة إلى ما تقدم، تضمن الجزء الأول من الكتاب ثلاثة فصول تناولت في أولها (الفصل الثالث) بعض الفروض الأكثر تعرضاً للنقد، ثم عالجت في ثانيها (الفصل الرابع) بعض المقولات التي أثارت - ولم تزل تثير- غير قليل من الجدل، وخصصت ثالثها (الفصل الخامس) لتقييم ثلاث نظريات اقتصادية ذات أهمية خاصة من المنظور التنموي، وهي نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية ونظرية التنمية. وكما سنرى فإن الجزء الثاني من الكتاب يبين خطأ هذه الفروض والمقولات والنظريات أو على الأقل عدم دقتها، ويقدم بدائل أكثر واقعية لها.

اشتملت الفروض الأكثر تعرضًا للنقد على خمسة فروض: (1) فرض الرشادة / الإنسان الاقتصادي(Homo Economicus) والتوقعات الرشيدة وما يرتبط بهما من قضايا كقضية المصلحة الذاتية كدافع للسلوك الاقتصادي (وهي مصلحة مادية خالصة)، وقضية أن تفضيلات الفرد محددة ومعلومة سلفًا وأنها تخضع لقواعد صارمة، وقضية افتراض العلم التام وغياب اللايقين، وقضية استقلال قرارات

الفرد عما يفعله الآخرون وأنه لا يتأثر بتصرفاتهم إلا عندما تنعكس في أسعار السوق[2]، وقضية التوقعات الرشيدة والسوق الكفء، أي افتراض ان النظام الاقتصادي يخضع لقوانين ثابتة ومعروفة للجميع؛ ومن ثم فإن المتعاملين في الأسواق يستطيعون أن يقدروا النتائج المستقبلية لما يتخذونه من قرارات؛ ولذا فإن تصرفات المتعاملين وتوقعاتهم رشيدة. كما أن السوق بها من مقومات الكفاءة مما يحول دون تعرضها لتقلبات عنيفة أو انهار؛ ومن ثم فلا ضرورة ولا جدوى لتدخل الحكومات في الاقتصاد. (2) فرض سيادة المستهلك، وارتباط هذه السيادة بالثروة لا بالحاجة، وبأن العالم خالٍ من شركات التسويق والإعلانات التي تجعل العرض يخلق الطلب. (3) فرض اليد الخفية وتناغم المصالح وإنتاج السوق لنتائج اجتماعية طيبة، ومن ثم تحبيذ ابتعاد الدولة عن الأسواق. (4) فرض التوازن وعلاقته بمشكلة الأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي. (5) فرض الفاعل الممثل ومشكلة الانتقال من المستوى الجزئي للتحليل الاقتصادي إلى المستوى الكلي.

ومن المقولات الاقتصادية الأكثر تعرضًا للنقد، ركز الفصل الرابع على أربع مقولات. (1) المقولة الأولى هي أن النماذج البسيطة تقدر على معالجة المشكلات الاقتصادية المعقدة. ومع أن شيئًا من التبسيط والتجريد ضروري للتنظير إلا أن الإسراف فيهما كما يحدث في الكثير من النظريات الاقتصادية مضلل، فضلاً تعارضه مع واقع التعقد الذي نعيشه. (2) المقولة الثانية هي "علمية" علم الاقتصاد وتحرره من القيم والتحيزات المسبقة، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية. وتتجاهل هذه المقولة الحقيقة التي صاغها ميردال على النحو التالي: من المستحيل العزل التام بين ما هو موضوعي وما هو استهدافي وإجراء تحليل اقتصادي خالٍ من الينبغيات، وصاغها جلال أمين بقوله أن علم الاقتصاد يقوم على الكثير من الأسس غير العلمية. (3) المقولة الثالثة هي حياد علم الاقتصاد بشأن النوع الاجتماعي (gender) وغياب صراع المصالح داخل الأسرة. وكرد فعل على التحيز الذكوري ظهر ما يعرف بالاقتصاد النسوي (feminist economics). (4) المقولة الرابعة هي اعتماد مستوى معيشة أي بلد على ما ينتجه من سلع وخدمات. وهي مقولة تقوم على مفهوم ضيق لمستوى المعيشة يغفل الكثير من العناصر الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية المؤثرة

[2] لا شك في أن هذه الاستقلالية والعزلة المفترضة في "الإنسان الاقتصادي" عن الآخرين وعن محيطه الاجتماعي تكرس مفهوم الفردية البغيضة وتتناقض مع التعريف المقبول على نطاق واسع للإنسان بأنه كائن اجتماعي يدخل في علاقات مع الآخرين ويتفاعل معهم من خلال شبكات وروابط وعلاقات اجتماعية متعددة، على النحو المتضمن في مفهوم رأس المال الاجتماعي. كما أنها يتجاهل حقيقة أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات بين سلع وتعاملات بين منشآت، وإنما هي أساسًا علاقات اجتماعية بين بشر موضوعها انتاج السلع والخدمات وتبادلها. بل إن الصورة التي يرسمها الفكر الاقتصادي السائد للإنسان هي صورة سريالية لا علاقة لها بالإنسان الحقيقي الذي هو أسير تاريخ وقيم وعادات مترسخة، والذي هو عضو في مجتمع طبقي محكوم بعلاقات القوة والنفوذ المرتبطة بتوزيع الدخول والثروات.

في مستوى المعيشة. كما أنها تتجاهل دور إجراءات إعادة التوزيع في تحسين مستوى المعيشة، بل إن مان- كيو يعتبرها إجراءات مشوهة للحوافر وضارة بالاستثمار والإنتاج. كما تفترض هذه المقولة اقتصادًا مغلقًا ومن ثم تتجاهل دور الاستعمار القديم والجديد في رفع مستوى معيشة البلدان المتقدمة.

أما عن بعض النظريات الأكثر تعرضًا للنقد، فقد تناول الفصل الخامس ثلاث نظريات:

(1) الأولي هي نظرية التوزيع. إن هذه النظرية تتعامل مع توزيع الدخل كمنتج ثانوي لنظرية توازن المنشأة، حيث يتحدد عائد كل عنصر بإنتاجيته الحدية، وذلك في تجاهل لدور الصراع الطبقي وعلاقات القوة والنفوذ في تحديد أنصبة الطبقات والفئات الاجتماعية في الدخل القومي. وقد أقام كل من بييرو سرافا و جون رونسون الدليل على فساد نظرية التوزيع من خلال مساهماتهما فيما عرف بالجدل بشأن رأس المال(The capital controversy) وبينا أن القول بأن معدل الربح يتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال لغو فارغ.

(2) أما النظرية الثانية فهي نظرية التجارة الدولية التي تنسب إلى هيكشر وأولين. وقد فند مايكل تودارو افتراضات هذه النظرية وبين عدم واقعيتها، كفرض ثبات كم وجودة الموارد في كل الدول واستغلالها التام ومن ثم امتناع تنقل عناصر الإنتاج بين الدول، وفرض ثبات تكنولوجيا الإنتاج وإمكانية حصول أي دولة عليها دون تكلفة، وفرض ثبات أذواق المستهلكين وغياب أي تأثير للمنتجين عليها.، وفرض سيادة المنافسة التامة وحرية انتقال عناصر الإنتاج داخل كل دولة مع غياب المخاطر واللايقين، وفرض غياب أي دور للحكومات في العلاقات الاقتصادية بين الدول. كما تبين فشل قانون السعر الواحد المرتبط بهذه النظرية، والقائل بميل أسعار العوامل - ومن ثم أسعار المنتجات- للتساوي بين الدول.

(3) والنظرية الثالثة هي النظرية السائدة للتنمية، أي النظرية القائمة على فكر النيوليبرالية الاقتصادية أو توافق واشنطن. وحسب هذه النظرية فإن اقتصاد السوق الحر هو الآلية الصحيحة لإدارة الاقتصاد والتنمية بكفاءة، وأن القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي هو المحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية، وأن الحكومة المثلي هي الحكومة الصغيرة، وأن من محفزات التنمية تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن هدف النمو الاقتصادي يتقدم على أي أهداف أخرى، لاسيما هدف تصحيح التوزيع المختل للدخل القومي. وهذه المبادئ تتجاهل ما تعانيه البلدان النامية من قصور الأسواق ومن ضعف الطبقة الرأسمالية وسيرها في ركاب الشركات الدولية، كما تتجاهل الخبرات التاريخية للتنمية، لاسيما دور سياسات الحماية في التصنيع ودور الدولة من خلال التخطيط وسياسات إعادة التوزيع في تنشيط قوى التنمية. وكما يقول ريتشارد جولي فإن النموذج الليبرالي للتنمية مصمم لخدمة مصالح وأولويات القوى الاقتصادية الكبرى في الغرب، وأن توافق واشنطن هو نموذج اقتصادي ضيق الأفق وآثاره وخيمة

على النمو والتنمية. ولذا فإن على الدول النامية أن تبحث عن بديل تنموي آخر من بين البدائل الكثيرة التي نتناولها بالتحليل والتقييم في الفصل العاشر.

ويقدم الجزء الثاني من الكتاب الذي يشتمل على الفصول من السادس إلى العاشر خمس مجموعات من المقاربات التي يمكن أن تفيد في تطوير الفكر الاقتصادي والتنموي السائد. وقد استهدفت هذه الفصول التعريف بكل مقاربة وبيان خصائصها وأغراضها، وتقييم ما فيها من نقاط للقوة ونقاط للضعف. وقبل أن نقدم إطلالة سريعة على المقاربات البديلة، يلزم التنويه إلى مصدرين أساسيين لهذه المقاربات: المصدر الأول هو التراث الفكري الاقتصادي. فالتنقيب في التراث كثيرًا ما يكشف عن أفكار جيدة لم تفقد صلاحيتها حتى وإن كانت قد توارت أو همشت لزمن طويل. وما قاله طه حسين عن تجديد اللغة والأدب من أنه لا سبيل إلى التجديد والتطوير بغير قراءة التراث ينطبق على الاقتصاد. ففي السنوات الأخيرة انطلقت بعض التجديدات من إعادة قراءة آدم سميث ومارشال وكينز. والمصدر الثاني يتمثل في جهود معالجة أوجه القصور في الفكر الاقتصادي السائد بإحلال فروض أو نظريات جديدة محل القديم منها، وبالمزج بين علم الاقتصاد ومجالات معرفية أخرى كالفيزياء وعلم الأعصاب والإنسانيات. ومما يؤكد أهمية عامل المزاوجة بين الاقتصاد والمجالات المعرفية الأخرى ما تبين لي من أن المبدعين من الاقتصاديين لم يكونوا مجرد اقتصاديين. ولذا فقد حرصت على تضمين الكتاب ملحقًا بهذا العنوان أعرض فيه ما تميز به عدد ممن صاروا من أعلام الاقتصاديين من جمع بين تخصصات متباينة ومن فكر متنوع أو ثقافة عريضة.

وقد تناول الفصل السادس ست مقاربات التي تقوم على مزج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات والاجتماع والأخلاق، وهي:

(1)المقاربة التاريخية. وهي تظهر أهمية السياق التاريخي لفهم الظواهر الاقتصادية، وتشدد على نسبية القوانين أو النظريات الاقتصادية في الزمان والمكان، وتؤكد أهمية النظرة الكلية الشمولية والهيكلية للاقتصاد. وتفيد هذه المقاربة في التذكير بدور سياسة الحماية في التصنيع، وفي التنبيه إلى علاقة الاقتصاد بالاجتماع وتأسيس ماكس فيبر لعلم الاقتصاد الاجتماعي، فضلًا عن الكشف تناقضات اقتصاد السوق الحر التي تهدد بانهياره (شومبيتر وماركس)، فضلًا عن الكشف عن بدائل أفضل مثل اقتصاد السوق الاجتماعي ودولة الرعاية الاجتماعية.

(2)المقاربة التطورية. وهي تنهنا إلى أهمية النظر إلى النظام الاقتصادي كنظام مركب أو معقد قابل للتكيف(CAS) يتعرض لعمليات اضطراب أو اختلال تؤدي إلى تحوره أو تحوله كما هو الشأن مع الكائنات الحية. كما أنها توسع موضوع علم الاقتصاد ليشمل- إلى جانب تخصيص الموارد النادرة- البحث في كيفية

تطور الهيكل المؤسسي للاقتصاد (ثورشتاين فيبلين). كما تستهدف هذه المقاربة استكمال اقتصاديات التوازن باقتصاديات التطور التي تركز على تحليل اتجاهات تطور الرأسمالية (شومبيتر).

(3)المقاربة المؤسسية. وقد ظهرت كرد فعل على ما تتسم به الكلاسيكية والنيوكلاسكية من اختزال لقواعد السلوك الاقتصادي وتجاهل للبيئة الاجتماعية وما أنتجه البشر من قواعد (مؤسسات) تحكم سلوكهم الاقتصادي، وكذلك تجاهل كلفة المعاملات (فيبلين - نورث- كوز) التي قدرت في 1998 بنحو 60% من ن.م.إ. ومن إيجابيات المقاربة تقديم هربرت سايمون وفيرنون سميث فكرة الرشادة المقيدة (Bounded rationality) وفكرة ابتغاء الرضا (Satisficing behaviour).لكن هذه المقاربة لم تتخلص كليا من الافتراضات المعيبة للنيوكلاسيكية، وحافظت على التحيز التقليدي للملكية الخاصة والحكومة الصغيرة.

(4)المقاربة الاجتماعية. وجهت هذه المقاربة النظر إلى أن السلوك الاقتصادي لا يقع في فراغ اجتماعي، وأن الأسواق هي في الحقيقة كيانات اجتماعية وأن ما يدور فيها وثيق الصلة بما يحوزه المجتمع من رأس مال اجتماعي. ولهذه المقاربة فرعان: الاقتصاد الاجتماعي (Social economics/Socioeconomics/Economic sociology) المرتبط بماكس فيبر(تغطية الظواهر غير الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد، وتأثير الاقتصاد في الظواهر غير الاقتصادية) ورونالد ستانفيلد (فهم النظام الرأسمالي من خلال تطوير مفهوم الفائض الاقتصادي واقتراح الدولة الإيجابية/التنموية كضرورة للدول النامية)، والاجتصاد (Socionomics)المرتبط بروبرت بريتشر الذي ركز على مفهوم المزاج الاجتماعي(Social mood) كمحدد رئيسي للفكر والسلوك الاقتصادي والسياسي والثقافي، واقترح مفهوم الإنسان الاقتصادي الاجتماعي (Homo Socioeconomicus) كبديل للإنسان الاقتصادي.

(5)المقاربة الماركسية. وهي مقاربة كلية ومنظومية جامعة تتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمكونات متشابكة لمنظومة مجتمعية ذات سياق تاريخي محدد. وهي تركز على فهم مراحل تطور النظم الاجتماعية والكشف عن قوانين حركة التاريخ، مع اهتمام خاص بفهم قوانين سير النظام الرأسمالي. ومن أبرز مفاهيمها مفهوم الطبقات ومفهوم الصراع الطبقي ومفهوم الاستغلال وفائض القيمة ومفهوم الفائض الاقتصادي ومفهوم الإمبريالية. وأساس المقاربة الماركسية هو المادية التاريخية، ومن أبرز قوانينها: قانون التطور المطرد لقوى الإنتاج وقانون التوافق/التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقانون التوافق/التعارض بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبنيته الفوقية. وثمة خسارة محققة في تجاهل اقتصاديي التيار السائد لما يمكن أن يقدمه الفكر الماركسي من عون في فهم كيف تعمل الرأسمالية وفي الإحاطة باتجاهات تطورها. ويكفي أن نذكر بما قاله مفكرين غير ماركسيين في تقييم الماركسية.

أولهما جورج كول الذي قال إن في منهج ماركس وطرق التحليل التي ابتدعها وفي بعض مبادئه ما يساعد في فهم عوامل أساسية في تطور المجتمعات لبشرية وفي تناول مشكلات اقتصادية وسياسية رئيسية معاصرة. وثانيهما جلال أمين الذي اعتبر أن للماركسية ثلاث فضائل: (1) تأكيدها على أهمية العامل الاقتصادي في سير التاريخ، و(2) تقليلها من شأن دور الفرد في صنع التاريخ، ومن ثم توجيه الاهتمام الأكبر للظروف والعوامل الموضوعية، و(3) تخليصها العلوم الاجتماعية والتاريخ من التفسيرات الغيبية. وما تقدم لا يعني أنه ليس لهذين المفكرين غير لماركسيين انتقادات لبعض التحليلات والاستنتاجات الماركسية.

(6)المقاربة الأخلاقية (Ethonomics/Ethical Economics). ومن عوامل ظهورها شيوع الجشع والتكالب على جمع الثروة (ويعتقد أن النظرية النيوكلاسيكسة تشجع على ذلك)، وتفاقم اللامساواة، وتدهور القيم والتفكك الاجتماعي في النظم الرأسمالية. ومن هذا المنطلق رفض بعض مفكري هذه المقاربة الرأسمالية ودعوا إلى نظم بديلة كالاشتراكية الطوباوية/الأخلاقية أو الجمع بين الرأسمالية والاشتراكية وفق ميثاق أخلاقي أو اقتصاد يقوم على مبادئ أخلاقية كتلك التي صاغها المهاتما غاندي. وفي مقابل هذا التيار ثمة تيار آخر يرفض بعض أنصاره مقولة الرشادة/ الأنانية النيوكلاسيكية استنادًا إلى نتائج مستمدة من علمي الأحياء والأعصاب، ويرون أن الأسواق الرأسمالية أخلاقية بالضرورة لأن في البشر هرمونا ينحو بالسلوك الاقتصادي للبشر نحو التصرفات الفاضلة وهو هرمون الأوكسي توسين (Oxytocin) الذي يطلق عليه هرمون الثقة/الحب/البركة (Paul Zak). وثمة فريق آخر لا يذهب إلى هذا الحد في الدفاع عن أخلاقية الرأسمالية، ولكنه يرى أنه يلزم الحض على السلوك الأخلاقي من خلال وسائل التربية والإعلام، والترويج لفكرة المسئولية الاجتماعية للشركات، وكذلك استدعاء الوازع الديني (الاقتصاد الإسلامي نموذجًا). وهكذا تراوحت المقاربة الأخلاقية بين نهج تبرير النظام الرأسمالي مع رفض فرض الرشادة، وبين نهج الإيصاء بنظام بديل مع القبول المتحفظ لفرض الرشادة والسعي لتهذيبه كي يتوافق مع السلوك الأخلاقي. وفي كل الأحوال تفتقر المقاربة الأخلاقية إلى نظرية أخلاقية للاقتصاد تساعد الاقتصادي في اختبار "أخلاقية" ما يوصي به من سياسات اقتصادية. وربما يكون من المستحيل توافق الاقتصاديين على أي نظرية أخلاقية.

وفي الفصل السابع قدمت أربع مقاربات يمتزج فيها الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك والنفس والأعصاب. وهي:

(1)المقاربة التجريبية. وه تقوم على إمكانية دراسة النظريات الاقتصادية وفهم السلوك الاقتصادي بأسلوب التجارب المعملية المحكمة. ومن أشهر روادها فيرنون سميث ودانيال كانيمان. ومن أبرز نتائجها انه على خلاف افتراضات النظرية النيوكلاسيكية لا يمتلك الأفراد تفضيلات دقيقة ومعروفة لهم مسبقًا، وأن قدرة

الناس على عقلنة الأمور ضعيفة، ولذا فهم يتصرفون في معظم الأحوال وفق الحدس والسليقة، كما أن للسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تأثيرًا ملحوظًا على ما يتخذه الناس من قرارات. وقد أظهرت التجارب عدم صحة فرض الرشادة التقليدي، حيث لوحظ ميل الأفراد للتعاون والإيثار وكراهة التفاوت/ اللامساواة والعزوف عن السلوك الانتهازي/ الركوب المجاني. لكن ينبغي التعامل مع هذه النتائج بشيء من الحذر لأن المشتركين في التجارب هم في العادة طلاب جامعيون يتخذون قراراتهم في ظروف قد تختلف كثيرًا عن الظروف الواقعية، كما أن عوائد القرارات في التجربة محددة سلفًا بينما يقع على المتعاملين في الأسواق عبء التنبؤ بهذه العوائد، وذلك فضلًا على أن متخذي القرارات ذوي مستويات تعليمية متنوعة. ومع أن نتائج هذه التجارب مهمة وقد تكون مقبولة في بعض الأحوال، إلا أنه من الصعب التعامل معها على أنها قابلة للتعميم، وإلا ما كنا نصادف ما في الرأسمالية من مساوئ ومظالم.

(2)المقاربة النفسية أو علم النفس الاقتصادي (Economic Psychology). وهي تقوم على المزج بين علم الاقتصاد وعلم النفس في دراسة قضايا الاختيار وصنع القرار، وفي فهم الآليات والآثار النفسية للأحداث والتصرفات الاقتصادية. ومن رواد هذه المقاربة هربرت سايمون صاحب فرض الرشادة المقيدة وأن غاية السلوك الاقتصادي ابتغاء الرضا لا تعظيم المنفعة. ومنهم جورج أكرلوف وروبرت شيللر الذين طورا فكرة كينز عن النوازع/ الغرائز الحيوانية (Animal spirits)، أي تغليب الأفراد للميول والمشاعر والعواطف التلقائية في سلوكهم الاقتصادي، واعتمادهم على الثقة المتبادلة فيما بينهم، والتأثر بالقصص والروايات التي يتداولها الناس. والميل للعدالة في معاملاتهم في بعض الأحيان والميل للفساد والتصرفات الضارة اجتماعيًا في البعض الآخر. وقد فسرت أزمة 2008 بأنها نتيجة الثقة العمياء في أسواق الإسكان والرهن العقاري. كما فسرت التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية بتقلبات النوازع الحيوانية. ومن المساهمات الأخرى للمقاربة النفسية مساهمة أكرلوف وكرانتون المعروفة باقتصاديات الهوية (Identity Economics) التي تعتبر الهوية الاجتماعية- وما يرتبط بها من معايير حاكمة للتصرفات كالقيم- عاملًا عظيم الأهمية في تفسير الاختيارات الاقتصادية للناس. وإذا كان من غير الوارد إنكار دور النوازع الحيوانية والهوية في السلوك الاقتصادي، إلا أن مبالغة المقاربة النفسية في هذا الدور تبدو غير مبررة.

(3)المقاربة السلوكية. أساس هذه المقاربة هو تحليل سلوك البشر الحقيقيين- لا سلوك الإنسان الاقتصادي المتمتع بذكاء خارق والمجرد من العواطف. وهي تعتمد على التجارب والاستبيانات والمسوح ودراسات الحالة وتحليل السلاسل الزمنية. وحسب دانيال كانيمان فإن للإنسان نظامين إدراكيين: نظام عقلاني يتميز بالبطء ويتطلب جهدًا ذهنيًا ضخمًا في اتخاذ القرارات، ونظام حدسي يتميز بالسرعة والتلقائية ولا يحتاج إلى جهد ذهني كبير في اتخاذ القرارات. والنظام الثاني هو الأكثر استخدامًا في الحياة العملية. وهكذا فإن المقاربة السلوكية لا تستبعد الرشادة تمامًا – وهي تميل إلى فرض الرشادة المقيدة- ولكنها تعتبر الرشادة

حالة خاصة جدًا. ومن أبرز نتائج هذه المقاربة أن لدى الإنسان ميلًا لكراهة المخاطرة (المكسب المتيقن منه أفضل من المكسب غير المؤكد حتى لو كان الأول أقل من الثاني)، وكذلك كراهة الخسارة (الألم النفسي مبلغ ما أكبر من السرور بكسب المبلغ ذاته). ولا تقتصر المقاربة السلوكية على تفسير السلوك، بل إنها تعمل على تصحيحه في الاتجاه المرغوب فيه من صانع السياسة، وذلك بأسلوب الترغيب أو التحفيز(Nudge – وهو عنوان كتاب Thaler and Sunstein المدرج ضمن أكثر الكتب مبيعًا والذي حاز مؤلفه الأول على جائزة نوبل في الاقتصاد في 2017). وبالرغم من أهمية ما توصلت إليه المقاربة السلوكية من نتائج، فإنه من الصعب تعميم هذه النتائج، لأسباب خاصة بعيوب التجارب. فلو كان معظم الناس يميلون للإيثار ويكرهون التفاوت في التوزيع ما كان حال الدنيا على ما هو عليه من نزوع للأثرة ومن تركز فظيع في توزيع الدخل والثروة. كذلك فإن مساهمة المقاربة السلوكية في صنع السياسات تبقى محدودة. فكما قال تقرير لمجلس اللوردات البريطاني في 2011 فإن تغيير السلوك يحتاج أمدًا زمنيًا طويلًا، ويحتاج إلى تكامل أسلوب الترغيب مع إجراءات أخرى مالية وإدارية.

(4) المقاربة العصبية (Neuroeconomics). هذه المقاربة نتاج تضافر علوم الاقتصاد والنفس والأعصاب. وهي تستهدف فهم المسارات والحسابات العصبية التي تؤدي بالمخ إلى اتخاذ قرار معين. ومن أعلامها بول جليمشر أول رئيس لجمعية الاقتصاد العصبي (2003). وتستخدم هذه المقاربة تقنية مسح المخ للإجابة على أسئلة مثل: ما الذي يختار المخ أن يركز عليه عند مواجهة موقف اجتماعي معين، وما هي أدوار المناطق المختلفة في المخ في هذه المواجهة، ومن ثم في صنع القرار الاقتصادي. واستنادًا إلى نتائج تجارب يجرى معظمها على الحيوان وفي بعض الحالات على البشر، تبنى نماذج رياضية للتنبؤ بالسلوك الاقتصادي. وتؤكد نتائج المقاربة العصبية بعض ما توصلت المقاربتين التجريبية والسلوكية. ومن ثم فهي تتعرض لانتقادات مماثلة كالقصور في تصميم التجارب وفي التحليل الإحصائي لنتائجها. يضاف إلى ذلك صعوبة تعميم هذه النتائج. فلو صح استنتاج المقاربة العصبية بأن الناس يميلون للثقة في الآخرين ويكرهون التفاوت في توزيع المنافع (بفعل هرمون الأوكسي توسين) كاستنتاج عام، ماكنا نعيش في هذا العالم المفعم بالفساد واللامساواة والتكالب على الثروة والحروب.

ويعرض الفصل الثامن مجموعتين من المقاربات التي تقوم على افتراضات وتصورات أكثر تعقداً للسلوك الاقتصادي من الافتراضات والتصورات النيوكلاسيكية المفرطة في التبسيط والتجريد. وهما مجموعة المقاربات المعلوماتية ومجموعة مقاربات النظم المعقدة. وفيما يلي إطلالة سريعة على كل منهما.

(1)المقاربات المعلوماتية. تقوم هذه المقاربات على رفض فرض العلم الكامل لدى المتعاملين في الأسواق، وتفترض عوضًا عنه أن الظاهرة العامة هي نقص المعلومات (وقد كان لاستجلتز قصب السبق في تناولها

فيما يخص سوق العمل منذ 1961) ، وعدم تماثل المعلومات التي يحوزها المتعاملون (وقد تناول هذه القضية أكرلوف في 1970 في بحثه عن سوق السيارات المستعملة: سوق الليمون[3]، الذي بين فيه أن هذه الظاهرة تؤدي إلى المسلك المعروف باختيار الأسوأadverse selection ، ومن ثم انهيار فرض السوق الكفء. كما ظهر من هذا البحث أن نموذج التوازن العام ليس إلا حالة خاصة جدًا من حالات متعددة للأسواق) . كما يفترض أن البحث عن المعلومات له كلفة (وهي جزء من كلفة المعاملات التي تركز عليها المقاربة المؤسسية). وخلافًا للفرض النيوكلاسيكي بأن الأسعار تلخص كل ما يهم المتعاملون من معلومات، بين استجلتز أن ثمة معلومات إضافية تؤثر في القرار مثل الجودة والضمانات وخدمات ما بعد البيع وغيرها. كما انتهى إلى أن الاعتراف بنقص المعلومات وبكلفة الحصول عليها يجرد السوق من خاصية الكفاءة ويخلق مبررًا للتدخل الحكومي تحقيقًا للصالح العام. وهناك مقاربات معلوماتية أخرى مهمة. منها المقاربة التأشيرية (signaling) لمايكل اسبنس التي تركز على معالجة عدم تماثل المعلومات باستخدام نظرية الألعاب/المباريات وتقدم أنواعًا متعددة لحالات التوازن، ومنها مقاربة اقتصاديات المعرفة الناقصة (IKE) لفردمان وجولدبرج التي انطلقت من رفض نظرية التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء، واستخدمت نماذج رياضية مرنة ومفتوحة من أجل التوصل إلى تنبؤات كيفية بالظواهر الاقتصادية. وبالرغم من أن المقاربات المعلوماتية ظلت تدور في فلك النيوكلاسيكية بتحليلها الحدي وفكرة التوازن، إلا أنها شكلت مساهمة مهمة للاقتراب من العالم الحقيقي لاتخاذ القرارات.

(2) مقاربات النظم المعقدة(Complexity Economics) . تقوم هذه المقاربة على فكرة جوهرية وهي أن السلوك الاقتصادي يتم في إطار نظام اقتصادي معقد من أبرز خصائصه اللا خطية، والتفاعلية، وسطوة الماضي (path dependence)، والتغذية المرتدة الموجبة (positive feedback) ومن ثم التراكمية، وغياب التوازن (ديناميكيات اللا توازن)، وأن حل هذه النظم يكون بالمحاكاة الكمبيوترية (computer simulation). كما أن النظم المعقدة هي نظم تطورية (evolutionary) وفي حالة تكيف (adaptive) مستمر. ومن أشهر المراكز البحثية في معالجة النظم المعقدة القابلة للتكيف (CAS) معهد SANTA FE في نيومكسيكو الذي نشر كتابًا من ثلاث مجلدات تعالج "الاقتصاد كنظام يتطور". ومن أشهر مقاربات النظم المعقدة تلك المقاربات التي تعتمد على نظرية/ نموذج الفوضى (حيث يكون النظام شديد الحساسية للتغيرات الطفيفة في الشروط / الأوضاع الابتدائية) ونظرية/نموذج الكارثة (حيث يتعرض النظام لتغيرات فجائية/قفزات ضخمة نتيجة تغيرات تدريجية/بطيئة في بعض خصائصه/معلماته). وقد بينت تطبيقات هذه

[3] يشار إلى السيارات المستعملة الرديئة بالليمون وإلى السيارات المستعملة الجيدة بالبرقوق، وذلك حسب اللهجة الشعبية الأمريكية التي تشير إلى الشيء السيئ بالليمون وإلى الشيء الجيد بالبرقوق. وهذا التمييز بين نوعي السيارات المستعملة معلوم للبائعين ولكنه مجهول للمشترين.

النماذج على مشكلات اقتصادية متنوعة أنها نماذج واعدة بالرغم صعوبات التحقق من قابليتها للتطبيق وبالرغم من أن حلها يتطلب اتقان الرياضيات العالية والمحاكاة الكمبيوترية.

ومن المقاربات الأخرى للنظم المعقدة مقاربة الفيزياء الاقتصادية (Econophysics)التي تحاكي ما طورته الفيزياء الإحصائية أو الميكانيكا الإحصائية من نماذج ديناميكية غير خطية وتطبقها على مشكلات اقتصادية. ومن رواد هذه المقاربة الفيزيائي الأمريكي يوجين ستانلي مؤسس مجال التمويل الإحصائي (Statistical Finance)، والفيزيائي الرياضي ماندلبروت رائد الهندسة التجزيئية / هندسة التكرار المتغير (Fractal Geometry). ومن أبرز افتراضات المقاربة الفيزيائية أن الظواهر الاقتصادية تتميز بتوزيعات مغايرة للتوزيع المعتاد/الطبيعي، لاسيما التوزيعات ذات الذيل السميك، وأن التفاعلات في الأسواق تجري بين فاعلين غير متجانسين. ومن النتائج المهمة لهذه المقاربة الكشف عن الهيكل الشبكي لمجموعات كثيرة من البيانات الاقتصادية، وبيان أن الدورات الاقتصادية لصيقة باقتصاد السوق وأنها يمكن أن تقع حتى في غياب صدمات خارجية.

ومن المقاربات الفيزيائية مقاربة أخرى تعرف بمقاربة الاقتصادالحراري(Thermoeconomics) أو الاقتصاد الفيزيائي الحيوي (Biophysical Economics) التي استنكرت تجاهل علم الاقتصاد لقوانين الطاقة بالرغم من العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والطاقة، وانطلقت من قوانين الديناميكا الحرارية واعتمدت منهجية التنبؤ بالسلوك الكلي للجسيمات بناء على سلوك مكوناتها الجزئية أو ما يعرف بالديناميكا الحرارية الإحصائية. وعندما ينمذج النظام الاقتصادي على غرار نظم الديناميكا الحرارية، فإنه يوصف بأنه نظام مبدد للطاقة. ومن هنا تنبه هذه المقاربة إلى أهمية التحرك المبكر في اتجاه استخدام مصادر الطاقة الحالية في بناء الجيل التالي من الطاقة، وتحذر من الاعتقاد بأن آلية السوق سوف تحل المشكلة ومن أنه لا حاجة لتدخل الحكومات. وثمة اجتهادات كثيرة لنمذجة ظواهر اقتصادية كالأسعار والنقود وتوازن السوق على غرار نماذج الديناميكا الحرارية انطلاقًا من التشابه في الشكل بين بعض المعادلات المستخدمة في التحليل الاقتصادي (كما في نظرية كمية النقود) والمعادلات الخاصة بالديناميكا الحرارية. وليس من الواضح أن الاستناد إلى هذا التشابه الشكلي قد أسفر عن استبصارات اقتصادية ذات شأن أو تحسين في القدرة التنبؤية. ومن محاسن هذه النوعية من النماذج أنها نبهت إلى الخلل في تقديرات مرونات الإنتاج ومن ثم في تقدير القدرة الإنتاجية للعوامل نتيجة إغفال الطاقة كعامل من عوامل الإنتاج. ولكن محاكاة النماذج الاقتصادية لنماذج الديناميكا الحرارية تطرح تساؤلًا فلسفيًا حول منطقية إسقاط العلاقات الفيزيائية بين جسيمات غير عاقلة للمادة والطاقة على العلاقات الاقتصادية التي هي أساسًا علاقات بين بشر ذوي دوافع اقتصادية ونوازع نفسية واجتماعية وتدور بنهم صراعات حول الثروة والنفوذ.

وثمة مقاربة أخيرة تنتمي لمقاربات النظم المعقدة، ألا وهي مقاربة اللا توازن. وأساسها الاعتقاد بأن الحالة العامة للاقتصاد هي الابتعاد عن التوازن كما يقول ألان كيرمان أحد كبار رواد هذه المقاربة. وأحد مداخل فهم لا توازن النظم الاقتصادية هو النظر إلى هذه النظم على أنها أقرب للكائنات الحية التي تخضع للتغير والتحور باستمرار. وطبقًا لهذه المقاربة فإنه عندما يتعرض الاقتصاد لاستثارة/ صدمة ما فإنه يملك القدرة ليس على الدوران حول وضع ثابت (وضع التوازن)، بل إنه عادة ما يقفز إلى وضع مختلف كليًا، كما أنه قد لا يستقر عند هذا الوضع لأمد طويل. ومما يسترعي الانتباه أن مفهوم اللا توازن قد ظهر في فروع مختلفة من علم الاقتصاد كالاقتصاد التطوري والاقتصاد المؤسسي والاقتصاد الإيكولوجي واقتصاديات النمو والتنمية. ومن تطبيقاته القديمة مبدأ العلية الدائرية والتراكمية الذي بلوره ميردال.

وفي ختام هذه الإشارات السريعة لمقاربات النظم المعقدة، نذكر أن تطبيقات هذه المقاربات قد قربتنا من فهم بعض ما ينطوي عليه السلوك الاقتصادي الواقعي من تعقيدات أغفلها الفكر النيوكلاسيكي. ولكن لم يزل أمام الاقتصاديين شوط طويل يتعين قطعه بالتفاهم مع الفيزيائيين –وليس بالمحاكاة الميكانيكية لنماذجهم- من أجل التوصل إلى فهم أعمق وتعامل فعال مع تعقيدات الاقتصاد والسلوك الاقتصادي.

وقد عرضت في الفصل التاسع مجموعة من المقاربات التي تسعى لتوسيع مجال النظر للظواهر الاقتصادية وتستهدف التكامل بين علم الاقتصاد وطائفة واسعة من العلوم والمعارف الأخرى. من هذه المقاربات ما سعى إلى معالجة إهمال الفكر السائد أو تعامله المتحيز مع بعد النوع الاجتماعي ببناء ما يعرف بالاقتصاد النسوي. ومن أبرز إسهاماته إدماج عمل المرأة في نطاق الأسرة والعمل التطوعي في النشاط الاقتصادي، ومحاولة إبراز دور علاقات القوة وصراع المصالح داخل الأسرة. يشترك الاقتصاد النسوي مع اقتصاد الخوارج في الكثير من انتقادات النيوكلاسيكية وفي العديد من الفروض والمسلمات. كما أن ثمة مشتركات مهمة بين المقاربة النسوية وبعض المقاربات غير التقليدية، مثل المقاربتين المؤسسية والتاريخية. وثمة مقاربة أخرى وهي مقاربة السعادة التي سعت للتغلب على محدودية الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي أو مستوى المعيشة بتقديم مؤشر مركب من مؤشرات فرعية متعددة بعضها ذاتي وبعضها موضوعي. وهذا هو مؤشر السعادة الذي دعت الأمم المتحدة الدول لاعتماده في توجيه السياسات العامة. ومنذ 2012 يصدر عن شبكة حلول التنمية المستدامة تقرير عالمي عن السعادة.

ومن المحاولات المهمة للتوصل إلى مقاربة تكاملية تلك المحاولات التي قامت على النظرية التكاملية (Integral Theory) للفيلسوف الأمريكي كن ولبر، حيث تقتضي التكاملية النظر إلى أي شيء على أنه كيان قائم بذاته، وأنه في الوقت ذاته جزء من كل أكبر، وأن هذا الكل الأكبر كيان قائم بذاته كما أنه جزء من كل أكبر، وهلم جرا. فالأجزاء والكليات منفصلة ومتصلة، وتتكامل على نحو تراتبي على

غرار مجموعة الدمى الروسية المتداخلة (الماتريوشكا). كما تعني التكاملية الشمول لوجهات نظر متعددة في أي موضوع يبحث، والربط والتداخل والتشابك بين المعارف المستمدة من حقول معرفية متعددة. وبناء على هذه النظرية قدم ولبر نموذج أكوال (AQAL)[4] المكون من جدول يتألف من أربعة أرباع يحتوى كل ربع منها على منهجية أو نموذجً فكري يسمح برؤية جزء من الحقيقة أو الواقع (كمنهجية التحليل النفسي والمقاربة السلوكية وفلسفة التأويل ونظريات اقتصادية واجتماعية. وبتكامل وجهات النظر المتوفرة من الأرباع نتحصل على تفسير أشمل للواقع أو الحقيقة. وبناء على هذه النظرية قدمت مقاربات اقتصادية تكاملية من جانب كل من أرنسبرجر وبومان عنوانها- على التوالي- "علم اقتصاد الطيف الكامل-Full Spectrum Economics، " وعلم الاقتصاد السياسي التكاملي". وثمة مقاربة تكاملية لم تعتمد على نظرية ولبر قدمها ليسم وشيفر في كتابهما الموسوم "علم الاقتصاد التكاملي- إطلاق العبقرية الاقتصادية لمجتمعك". وهذه المقاربة تنطلق من النموذج الذي أطلقا عليه "نموذج العوالم الأربعة": The Four Worlds Model، حيث تتوزع الحكمة أو المعرفة الاقتصادية على أربع مناطق أو أربعة مسارات يثري بعضها بعضًا، وبالجمع بينها يمكن مواجهة المشكلات الاقتصادية في كل عالم من منظور أوسع وأغنى من المنظور الأساسي الخاص به. ومن التطبيقات العملية لهذه المقاربة التكاملية بنك جرامين في بنجلاديش، وتعاونية موندراجون في إسبانيا، ومشروع سيكم للتنمية المتكاملة في مصر.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لبناء مقاربات تكاملية فإنها لم تنجح بعد في صياغة علم اقتصاد بديل. ومن هنا لم تزل الدعوات تتجدد لبناء علم اقتصاد تكاملي كدعوة جاري جاكوبز لبناء علم اقتصاد تكاملي يتمحور حول الإنسان ذي الأبعاد المتعددة والمتكاملة. وإزاء هذا الوضع الذي لم ينشأ فيه بعد علم اقتصاد تكاملي بحق، ثمة سؤالان يجب طرحهما. أولهما: ماذا يفعل الاقتصادي الذي يريد أن يخرج من النطاق الضيق ذي البعد الواحد للنيوكلاسيكية، وهو يواجه ما سبق عرضه من مقاربات كثيرة؟ إنني أؤيد ما ذهب إليه ها- جون تشانج (في كتابه القيم: الاقتصاد- دليل المستخدم Economics- The User's Guide, 2014) في أن الإجابة المناسبة هي أن في هذا التعدد والتنوع في المقاربات- وكذلك في التقارب والتداخل بينها- ثروة معرفية عظيمة يستطيع الاقتصادي الجاد أن يلجأ إليها في سعيه لفهم أفضل للظواهر والمشكلات الاقتصادية. أما السؤال الثاني فهو: هل يمكن أن يؤدي التوصل إلى علم اقتصاد تكاملي إلى نظرية واحدة شاملة جامعة ومانعة لتفسير الظواهر الاقتصادية أم أن الباب سيظل مفتوحًا لتعدد النظريات

[4] نموذج أكوال هو الإطار الذي صممه ولبر للجمع بين منهجيات ومعارف متعددة. والاختصار AQAL يشير إلى كل الأرباع All Quadrants (حيث يقسم الوجود إلى بعدين داخليين وبعديين خارجيين - واحد للمستوى الفردي وواحد للمستوى المجتمعي لكل بعد) وكل المستويات All Levels . وتفهم الأرباع أيضًا على أنها الأبعاد الأربعة للحقيقة أو المناظير الأربعة لفهم أي قضية.

والمقاربات التكاملية التي تعين على كل اقتصادي اتخاذ موقف منها؟ والراجح هو الخيار الأخير، وذلك لأسباب متنوعة أبرزها ما سبق الإشارة إليه من تحيزات اجتماعية وسياسية متباينة للاقتصاديين.

وأخيرًا نأتي إلى المقاربات التي تركز على الهم الأكبر لبلادنا، وهو إنجاز التنمية الشاملة. وهذا هو ما خصصت له الفصل العاشر- أطول فصول الكتاب. لقد وزعت المقاربات البديلة للمقاربة التقليدية (الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن) على ثلاث مجموعات رئيسية. الأولى هي مجموعة البدائل التي تدور حول فكرة إمكانية تجديد الرأسمالية. وهي تشتمل على مجموعتين فرعيتين: مجموعة الموازنة الاجتماعية للسوق (Social Equilibration of the Market) من خلال اقتصاد السوق الاجتماعي، أو من خلال فكرة الديمقراطية الاجتماعية/ دولة الرعاية الاجتماعية، أو من خلال الطريق الثالث (الجديد)، ومجموعة أطلقت عليها بدائل توافق واشنطن التي تشمل ما بعد توافق واشنطن، والنموذج المستلهم من خبرات التصنيع قديمًا وحديثًا، والنموذج الصيني/ نموذج بيجين. والمجموعة الرئيسية الثانية تضم البدائل المتمردة على النموذج الغربي للتقدم. وهي تشتمل على ما بعد التنمية (Post-Development)، والتنمية المتمركزة حول الناس، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما المجموعة الرئيسية الثالثة فهي تشتمل على ثلاثة بدائل نتجت عن إعادة نظر جوهرية في مفهوم التنمية. أولها بديل التنمية المغايرة (Another Development)، وثانيها بديل التنمية البشرية المستدامة، وثالثها بديل التنمية المعتمدة على الذات/ التنمية المستقلة. وبطبيعة الحال فإن تقديم هذه البدائل يتضمن معارضة المقولة التي هيمنت على المشهد الاقتصادي والتنموي في العقود الأربعة الأخيرة، وهي مقولة "لا بديل" TINA (أي لا بديل للنيوليبرالية)، والتي هي في الحقيقة مقولة أيديولوجية/غير علمية.

وبعد عرض الملامح الرئيسية لكل بديل وبيان ما له من إيجابيات وما له من سلبيات أو ما يرد عليه من تحفظات، انتهى البحث إلى تحبيذ نموذج التنمية المعتمدة على الذات/ التنمية المستقلة الذي هو في حقيقة الأمر مقاربة تجمع ما بين فكرة التنمية البشرية المستدامة وفكرة الدولة التنموية وفكرة الاعتماد على الذات. وبالرغم مما يعترض هذه المقاربة من عقبات وصعوبات ينبغي الاستعداد المبكر لمواجهتها بتوفير الشروط الواجب توافرها لنجاحها، فإن عائدها الصافي على المدى الطويل أكبر كثيرًا من العائد الصافي للمقاربة النيوليبرالية. وحقيق بالذكر أن مقاربة التنمية المستقلة على علاقة وثيقة بعدد غير قليل من مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي. فعلاقتها قوية بكل من المقاربة التاريخية والمقاربة الماركسية، لاسيما فيما يتعلق بفهم أسباب التخلف وسبل الانعتاق منه. وهي على صلة بالمقاربة المؤسسية، لاسيما فيما يخص تحليلها للإطار المؤسسي للتنمية ووسائل علاجه. كما تتجلى علاقة مقاربة التنمية المستقلة بالمقاربة الاجتماعية في أمرين على الأقل. أولهما فهم المسئولية عن التنمية المستقلة على أنها مسئولية مجتمعية يشارك فيها كل مكون من مكونات المجتمع والدولة. وثانيهما العناية الفائقة التي توليها مقاربة التنمية المستقلة للعدالة لاجتماعية

وللتماسك الاجتماعي. وأخيرًا فإن الصلة بالمقاربة التكاملية تتضح من اتساع مفهوم التنمية المستقلة وشموله للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ولما يقوم بين هذه الأبعاد من تشابكات وتغذية متبادلة. كما تتضح من توسيع مفهوم الاستدامة ليشمل إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أبعادًا بشرية وسياسية ومؤسسية وخارجية.

وينتهي الكتاب بقسم يشتمل على: (1) مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية التي يرجى أن تكون ذات فائدة للبحث الاقتصادي وصنع السيات (فهم السلوك الاقتصادي ونمذجة النظم الاقتصادية- أدوار كل من السوق والتخطيط والدولة والعلاقات بينها- المنهج المناسب للتنمية)، (2) مناقشة ما إذا كانت المقاربات المطروحة في الكتاب قد أوصلتنا إلى علم اقتصاد جديد، وتقصي أسباب ضعف مساهمة الاقتصاديين العرب في تجديد الفكر الاقتصادي واقتراح بعض السبل الضرورية لتنشيط هذه المساهمة.

ستة استنتاجات رئيسية

1- نحو فهم أدق للسلوك الاقتصادي

يقتضي هذا الأمر هجر الكثير من الأفكار التقليدية بشأن أهداف وسلوك الأفراد والمنشآت وبشأن القواعد الحاكمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما أنه يستوجب تبني الأفكار التي أفرزتها بعض المقاربات البديلة للنيوكلاسيكية، وإدماجها في نماذج تمثيل السلوك الاقتصادي. فكما يفهم من علم النفس وعلم الأعصاب- فضلاً عما توصلت إليه المقاربات التجريبية والسلوكية- فإن البشر كائنات متعددة الأبعاد وعلى درجة عالية من التركيب بما يتجاوز فكرة الإنسان وحيد البعد الأناني الذي لا هم له سوى الاقتناء والاستحواز (فرض الرشادة). فالسلوك الاقتصادي للفرد محصلة عوامل ودوافع كثيرة ليس حساب التكلفة والعائد إلا واحد منها قد تتكامل أو تتنافس معه عوامل كالعادات والتقاليد والمؤثرات الاجتماعية وتأثير الإعلانات والمعلومات أو الحسابات الخاطئة، فضلًا عن الدوافع العاطفية والأخلاقية. ولذا فمن الخطأ التمسك بأنه يمكن صياغة نمط وحيد للسلوك الاقتصادي، ومن الواجب الاعتراف بوجود أنماط متعددة، والسعي للكشف عنها. كما أنه ثمة حاجة لمراعاة أن المتعاملين في الاقتصاد يتفاعلون سوياً وأن ثمة علاقات تأثير وتأثر بين تصرفاتهم وقراراتهم، ومن ثم يجب أن تترجم هذه التفاعلات في التحليلات الاقتصادية بصورة أقرب إلى الواقعية.

2- نحو نمذجة أكثر واقعية للنظم الاقتصادية

تقتضي النمذجة الاقتصادية الأدق والأكثر اقتراباً من الواقع الانطلاق من حقيقة أن النظام الاقتصادي على درجة عالية من التركيب أو التعقد، وهوما يجعل النماذج الشائع تطبيقها غير ملائمة للتعبير عنه. ولذا يلزم السعي لمحاكاة الاقتصادات الحقيقية باستخدام أساليب النمذجة غير الخطية الديناميكية التي تفسح مجالاً واسعاً للتغيرات الفجائية (نظرية الكارثة) والتي تستوعب فكرة حساسية النظام للتغير في الظروف الابتدائية (نظرية الفوضى)، والتي تسمح أيضاً بالتفاعل بين فاعلين غير متجانسين في الاقتصاد. ويحبذ أيضاً أن تسمح النمذجة الواقعية للاقتصاد بإضافة محتوى اجتماعي مناسب، وذلك تعبيراً عن حقيقة أن السلوك الاقتصادي يتم في سياق اجتماعي محدد وقابل للتطور، وبين بشر ذوي قدرة على الإدراك والتفكير، وذوي مصالح ومشاعر وعواطف، وذوي انتماءات طبقية تؤثر فيما يتخذونه من قرارات. وهذه الحقيقة يجب أن تدعو الاقتصاديين إلى الحذر من التقليد الأعمى للنماذج الخاصة بالظواهر الطبيعية، وبخاصة الظواهر الفيزيائية. ولا يقصد بذلك استبعاد الإفادة من هذه النماذج تماماً، حيث أنها يمكن أن تكون مصدراً مهماً من مصادر إلهام الاقتصاديين وهم بصدد تصميم نماذج للظواهر الاقتصادية. وإنما المقصود هو تجنب المحاكاة الميكانيكية للنماذج الفيزيائية استناداً إلى التشابه الشكلي لبعض علاقاتها مع بعض العلاقات الاقتصادية.

وبطبيعة الحال فإن النمذجة الأدق والأكثر واقعية تستوجب إحداث تغييرات جوهرية في عدد من النظريات الرئيسية التي أظهرت الدراسة مجافاة افتراضاتها ونتائجها للواقع، بل وللمنطق أحيانا. كما أنها تستوجب الاستعانة بما هو نافع من أفكار المقاربات القديمة التي جرى تهميشها في غمار هيمنة المقاربة النيوكلاسيكية، وبخاصة المقاربات التاريخية والتطورية والمؤسسية والماركسية والاجتماعية.

3- دور كل من السوق والدولة والتخطيط والعلاقات بينها

أظهرت الاختبارات التي تعرضت لها نظرية التوقعات الرشيدة ونظرية السوق الكفء أن ثمة بونًا شاسعًا بين افتراضات هاتين النظريتين وبين الأداء الفعلي للأسواق. كما أن ما يتعرض له اقتصاد السوق الحر للأزمات يقدم دليلاً دامغاً على خطأ الاعتقاد الأصولي بكفاءة السوق وخطأ الوثوق في قدرة الأسواق على التصحيح الذاتي. وهو ما يعزز مطلب تدخل الدولة لمواجهة ما ينتاب اقتصاد السوق الرأسمالي من أزمات. وقد قدمت مقاربة اقتصاد المعلومات الناقصة سنداً جديداً لضرورة تدخل الدولة من أجل توفير المعلومات حيث لا توفر الأسواق حوافز كافية للإفصاح عن المعلومات، ومن أجل ضبط الأسواق والحيلولة دون انفلاتها. كما أظهر الأداء الفعلي للاقتصادات الرأسمالية فساد صيغ المقاربة الأخلاقية التي زعمت أن الأسواق أخلاقية وأنها لم تكن لتعمل ما لم تكن تملك هذه الصفة، وكذلك فساد الصيغ التي تزعم مراعاة الشركات للمسئولية الاجتماعية فيما تتخذه من قرارات. فلو أن الأسواق والفاعلين فيها يتصرفون على نحو

أخلاقي وعلى نحو مسئول اجتماعياً، ما كان للنظام الرأسمالي أن يعاني ضعف القدرة على مواجهة ما يتعرض له من أزمات متكررة، وما كان له أن يعجز عن التصدي لما يصاحبه من تزايد شديد في التركز في توزيع الدخل.

وهكذا فإنه لا غنى عن دور نشط للدولة، ومن ثم دور نشط للتخطيط. فهذا الدور مطلوب لإصلاح الأسواق، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب المعلوماتي وكذلك الجانب التشريعي للحد من التوجهات الاحتكارية، ومن ثم تحسين قدرة الأسواق على العمل، من جهة أولي. كما أنه مطلوب للتعويض عما يعتور الأسواق من قصور يجعلها تعجز عن التقويم الذاتي لمساراتها سواء بإجراءات الرقابة والضبط أم بإجراءات تستهدف قدراً من التنسيق المسبق، أي التخطيط، من جهة ثانية. ودور الدولة مطلوب- من جهة ثالثة- لمواجهة الآثار الاجتماعية لأداء السوق، لاسيما فيما يتعلق بتضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة ومكافحة الفقر

4- المنهج التنموي المناسب

تتراكم الشواهد يوماً بعد يوم على عجز منهج التنمية المرتكز على اقتصاد السوق والقطاع الخاص- وبخاصة في صيغته النيوليبرالية- عن إنجاز التحول التاريخي من التخلف إلى التقدم. وتقدم خبرات دول نامية شتي أدلة قوية على عدم ملاءمة هذا المنهج التنموي، وعلى الحاجة إلى تبني منهج بديل يستلهم قصص النجاح التنموي في دول شرق آسيا- وبخاصة خبرات النمور الآسيوية- مع السعي لتجنب سلبياتها. كما أن المنهج البديل يجب أن يستوعب نتائج نقد نظريات التنمية ويفيد من المقاربات المطروحة كبديل للمقاربات التقليدية. ولعل نقطة البدء الصحيحة هنا تتمثل في استيعاب المقاربة التاريخية والمقاربة التطورية، حيث أنهما تؤكدان أهمية السياق التاريخي في فهم الوقائع الاقتصادية، وتشددان على نسبية القوانين الاقتصادية في الزمان والمكان، وتنبهان إلى ضرورة النظرة الكلية والشمولية- أي النظرة المنظومية - في تحليل التطورات والسياسات الاقتصادية.

والأمر الواضح من فحص المقاربات التنموية البديلة هو أن المقاربة الأنسب للعبور الآمن من التخلف إلى التقدم هي مقاربة التنمية المعتمدة على الذات التي تستنفر الجهود الوطنية للتنمية من خلال حشد أكبر قدر من المدخرات المحلية، وتوجيهها لقنوات الاستثمار في بناء البشر والارتقاء بقدراتهم، وفي تنمية الطاقات الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية على العموم، وفي تسريع وتيرة التصنيع والتنمية الزراعية والريفية على الخصوص. وتقتضي هذه المقاربة تفعيل مفهوم الدولة التنموية، وذلك باضطلاع الدولة بدور نشط، ليس فقط في مجال إصلاح وتنظيم ومراقبة الأسواق وتوفير البنيات التحتية، بل وفي مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي من خلال القطاع العام، وفي إطار من التخطيط القومي الشامل. ولا ينطوي هذا التوجه على استبعاد القطاع الخاص أو آليات السوق. ولكنه يقضي بأن تجري ممارساتهما في إطار المخطط

التنموي العام الذي تضعه الدولة في سياق ديمقراطي يكفل مشاركة شعبية حقيقية في تحديد الأولويات واختيار السياسات والمشروعات. وهو ما لن يتأتى إلا إذا اتخذت خطوات جادة لإعادة توزيع الدخل والثروة. فالديمقراطية لن تعمل لصالح عامة الشعب- وأغلبهم فقراء وذوي دخول منخفضة- إلا إذا قضي على الفوارق الواسعة في توزيع الدخل والثروة. وأخيراً، من المهم تعزيز جهود التنمية المعتمدة على القدرات الوطنية بعمل تنموي مشترك مع الدول النامية الأخرى، وذلك لتحسين البيئة الدولية للتنمية والحد من مظالم العولمة، من جهة، ولإنجاز مشروعات تنموية مشتركة تعجز معظم هذه الدول عن إقامتها بجهودها الفردية، من جهة أخرى. وفي الحقيقة أن ارتكاز المنهج التنموي على مبدأ الاعتماد على الذات، والديمقراطية التشاركية، وعدالة توزيع الدخل والثروة، يوفر أساساً قوياً لاستدامة التنمية التي صارت تشكل معلماً رئيسياً لاستراتيجية التنمية المرغوبة من جانب المجتمع الدولي (أجندة التنمية المستدامة 2030).

5- نحو بناء علم اقتصاد جديد

الظاهر أنه بالرغم مما وفرته المقاربات البديلة من لبنات لبناء علم اقتصاد جديد، فإن عملية البناء لم تكتمل بعد. فلم يولد بعد علم اقتصاد جديد بالمعنى الدقيق للعلم الذي من أبرز سماته البناء العلمي المتناسق والمتكامل، وبمعنى تبلور نموذج فكري جديد يتجاوز التعديلات المحدودة في هذا الفرض أو ذاك، أو في هذه النظرية أو تلك، ويتبنى مقاربة كلية أو شمولية تقوم على تعددية مجالات المعرفة وتداخلها في إطار منظومي، مع استعادة النظر إلى علم الاقتصاد على أنه علم للاقتصاد السياسي غير منفصل عن الواقع الاجتماعي، بل يكون متصلًا به اتصالًا عضويًا ومع التركيز على تطورات المدى الطويل بما يسمح بتضييق نطاق ما درج الفكر السائد على اعتباره من الثوابت، وبما يسمح بتوسيع نطاق ما يدخل في باب المتغيرات. ومن المرجح أن أجل اكتمال بناء العلم الجديد ربما يطول بعض الشيء، وذلك لسببين:

أولهما أن الانشغال بالكثير من المقاربات البديلة، بل وبمجرد الاهتمام بالتعرف عليها، لم يزل محصوراً في جماعات متفرقة ينظر إليها كطيور تغرد خارج السرب. ولم تنجذب بعد إلى هذه المقاربات قطاعات واسعة من الاقتصاديين، ربما لأن بعض هذه المقاربات يتطلب الانفتاح على علوم أخرى كالفيزياء الحديثة وعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع والإنسانيات، والتي قد يستخدم البعض منها منهجيات لا يتيسر للكثيرين من الاقتصاديين استيعابها.

وثانيهما أن ظهور علم اقتصاد جديد يقتضي - ضمن ما يقتضي- كسر العلاقة التي ترسخت لزمن طويل بين علم الاقتصاد من جهة، وبين الفكر الرأسمالي والاعتقاد الأصولي في نجاعة اقتصاد السوق، من جهة أخرى. وهذه ليست بالمهمة السهلة لأن الصراع بين التيار السائد والمقاربات الجديدة ليس مجرد صراع فكرى بعيد عن الأهواء والمصالح. فالفكر القديم يستند إلى قوة ونفوذ الشركات الكبرى متعدية

الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، وإلى قدرتها على توظيف الاقتصاديين التقليديين وتقديم الكثير من الإغراءات المادية والمعنوية لهم.

ومن أهم الأسس الضرورية لبناء علم اقتصاد جديد:

(أ) النأي بعلم الاقتصاد عن القيام بدور الظهير الفكري للنظام الرأسمالي، والسند العلمي لاقتصاد السوق الحر.

(ب)عدم التطلع إلى أن يكون علم الاقتصاد مماثلاً للعلوم الطبيعية في دقتها ورصانتها.

(ت) توخي الواقعية في صياغة النظريات والنماذج الاقتصادية. ولن تتيسر الواقعية إلا بانفتاح علم الاقتصاد على المقاربات الجديدة التي يطرحها المجددون من الاقتصاديين من جهة أولى، والاطلاع على منهجيات وإنجازات العلوم الاجتماعية الأخرى وكذلك العلوم الطبيعية، بل والإنسانيات من جهة ثانية[5]، والتركيز على الفحص الدقيق للأسواق وللصناعات على أرض الواقع لمعرفة ما يجري فيها، وللوقوف على السلوك الفعلي للمتعاملين وكيف يتفاعلون مع بعضهم البعض، من جهة ثالثة.

(ث) التوسع في انفتاح برامج الدراسات الاقتصادية في الجامعات- سواء في المرحلة الجامعية الأولى أم في مرحلة الدراسات العليا- على مجالات معرفية متنوعة تشمل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والإنسانيات، وذلك بما يمكن من تخريج أجيال جديدة من الاقتصاديين ذوي أفق علمي وثقافي واسع، ويمتلكون ذخيرة قوية من المعارف والمنهجيات المتنوعة. كما ينبغي أيضاً تشجيع الطلاب والخريجين من أقسام الاقتصاد على التسجيل في برامج الدراسات المتكاملة/ التكاملية، وذلك لتقوية الجسور المنهجية والمعرفية التي تربط الاقتصاد بالمجالات المعرفية الأخرى.

6-نحو إسهام أكبر للاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد

إن مساهمة الاقتصاديين العرب تكاد تكون معدومة فيما يتصل بالنظرية الاقتصادية بمعناها الضيق، وهي نادرة ومحدودة فيما يتصل بعلم الاقتصاد بمعناه الواسع، حيث تبرز هذه المساهمة في فرع

[5] نظرًا لأن الكتاب لم يبرز أهمية الإنسانيات للاقتصاديين، فقد رأيت إضافة ملحق لهذه الورقة يلقي المزيد من الضوء حول هذه المسألة، ويرصد المبادرات التي أطلقتها جهات متعددة للتواصل والتحاور وتبادل وإنتاج المعرفة بين الاقتصاد والإنسانيات.

اقتصاديات التنمية وفرع التكامل الاقتصادي بوجه خاص. وترجع ندرة مساهمات الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد إلى أربعة أسباب:

أولها سبب عام يتمثل في تخلف نظم التعليم وضعف إمكانات مؤسسات البحث العلمي وركود المناخ العلمي والثقافي في الوطن العربي.

وثانيها هو أن أغلب الاقتصاديين العرب قد تربوا على الفكر التقليدي سواء في الجامعات الغربية أم في الجامعات العربية، وهو ما ولَّد عندهم نوعاً من التبعية الفكرية ورسَّخ لديهم اعتقاد بأن ما تعلموه هو العلم الحقيقي الذي لا بديل له. زد على ذلك أن هناك من الدوافع المصلحية ما يدفع الكثيرين من الاقتصاديين إلى التمسك بالفكر الاقتصادي السائد. فهذا – كما سبق ذكره- هو الفكر الذي يجلب المناصب أو المرتبات الضخمة في الحكومة والشركات الكبرى والمؤسسات المالية والاستشارية الدولية. وتتضافر التبعية الفكرية والدوافع المصلحية لتوليد نوع من الحصانة ضد المقاربات الجديدة، لدى الكثيرين من الاقتصاديين العرب.

أما السبب الثالث فهو انشغال الاقتصاديين العرب بالقضايا التطبيقية عموماً وقضايا السياسة الاقتصادية خصوصاً، وهو ما يأتي في الغالب على حساب الاهتمام بالقضايا النظرية، أي قضايا العلم الأساسي. وها هنا قد تكون غاية اجتهاد الاقتصاديين العرب هي المفاضلة بين ما هو معروض من سياسات بديلة، أكثر من ابتكار مثل هذه السياسات - وهو ما يستلزم عادةً الغوص في بحر النظريات.

وأخيراً نأتي إلى رابع أسباب غياب أو ضعف المساهمات العربية في تجديد علم الاقتصاد، ألا وهو غياب الديمقراطية وافتقار البلاد العربية لزمن طويل إلى أجواء الحرية التي لا تنطلق طاقات الإبداع العلمي في غيابها، لاسيما في الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية.

ويقينًا فإن تنشيط المساهمات العربية في تجديد علم الاقتصاد مرهون بتغيير السياق العام في اتجاه التحرر من التبعية والاستبداد، وفي اتجاه إصلاح التعليم وتطوير بيئة البحث العلمي. كما أنه يتوقف على العوامل ذاتها التي سبق ذكرها بشأن التعجيل بظهور علم اقتصاد جديد. وثمة عاملان من بين هذه العوامل يستحقان عناية خاصة:

أولهما: التحول إلى نظم تعليم مرنة تسمح للطالب بالانتقال من مجال معرفي إلى مجال معرفي آخر، وتمكنه من الجمع بين أكثر من مجال معرفي في إطار برامج للدراسات التكاملية.

وثانيهما: تشجيع الحوار العلمي ليس فقط بين الباحثين الاقتصاديين، بل وفيما بين الطلاب أنفسهم، وفيما بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس في قاعات الدراسة أيضاً، وتوجيه اهتمام أكبر من جانب المجلات العلمية لمراجعات الكتب وللدراسات النقدية الجادة.

وثمة سؤال أخير لم يتناوله الكتاب، ولكن لا بد من طرحه لأنه سيخطر على بال الكثيرين من قرائه: هل نكف عن تدريس علم الاقتصاد ونغلق أقسام الاقتصاد إلى أن يتم تجديد هذا العلم وبناء علم اقتصاد جديد؟ والإجابة هي: لا، وذلك لسببين رئيسيين:

السبب الأول هو أن جهود الأجيال المتعاقبة من الاقتصادين عبر قرنين ونصف قرن لم تكن مجرد حرث في البحر. فقد أسفرت هذه الجهود عن مفاهيم وأدوات تحليل ونظريات قابلة للاستعمال في الحال والاستقبال لتحليل بعض المشكلات الاقتصادية والبحث في أسبابها وطرق علاجها، ولو في حدود معينة وبشيء من الحرص في التفسير والتأويل. ونخص بالذكر تلك المفاهيم وأدوات التحليل والنظريات التي لا ترتبط بشكل قوي أو مباشر بالمفهوم الضيق للرشادة أو بالتوجه الأيديولوجي للتيار السائد بشأن أصولية السوق وأفضلية الرأسمالية. والأمثلة في هذا الشأن كثيرة. منها مفاهيم وأدوات تحليل مثل نفقة الفرصة البديلة، والتدفق الدائري للدخل والإنفاق، ومرونات العرض والطلب واستخدامها في تحليل الأسواق وتحديد الأسعار واستطلاع نتائج تخفيض سعر الصرف أو فرض الضرائب غير المباشرة أو منح الإعانات. ومنها المفاهيم المرتبطة بالتكاليف والإنتاج واستخدامها في تحليل سلوك المنتج مع التمييز بين الأجل القصير والأجل الطويل، وكذا التمييز بين حالات المنافسة التامة وحالات المنافسة الاحتكارية والاحتكار في البيع أو الشراء بدرجاته المختلفة، ومفهوم المضاعف والمعجل. ومنها النظريات الخاصة بأثر التغير في كمية النقود وتفسير التضخم والعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

كما أن التحليل الحدي يظل مفيدًا في حدود فهم أثر التغيرات الصغيرة في المتغيرات الاقتصادية. والوضع هنا أشبه بميكانيكا نيوتن التي بقيت قابلة للانطباق بالرغم من ظهور نظرية الكم والنسبية الخاصة. فلكل مجال تطبيقه: الوحدات الأكبر كثيرًا من الذرة والأجسام ذات السرعات الأقل كثيرًا من سرعة الضوء في الحالة الأولى، والذرة وما دونها من الوحدات والنظم الفيزيائية التي تقترب سرعتها من سرعة الضوء في الحالة الثانية. فلكل منهما المجال المناسب لتطبيقه. وهذا هو المبدأ الذي يتعين مراعاته في التعامل مع الأدوات والنظريات الاقتصادية.

السبب الثاني هو أن تيار النيوكلاسيكية السائد ليس كتلة صماء بلا تضاريس وتنويعات، ومن ثم ليس من الوارد القول بأنه يجب إما قبوله كله وإما تركه كله. فداخل هذا التيار العام تعدد في النظريات والحلول التي قد تطرح لأي مشكلة اقتصادية. وهذا التعدد يفتح مجالًا للاختيار ويغري ببعض التعديلات التي قد تكون

أساسًا لابتداع نظريات أو حلول أفضل. كما أن هذا التيار العام يشتمل على تيارات فرعية متعددة. فهناك نيوكلاسيكيون منفتحون مثل روبرت شيللر وجورج أكرلوف وفيرنون سميث، وهناك نيوكلاسيكيون متزمتون مثل جاري بيكر وميلتون فريدمان وروبرت لوكاس. وهناك ما يمكن اعتباره جناحًا يساريًا يمثله جوزيف استجلتز وبول كروجمان، في مقبل جناح يميني يضم شخصيات مثل جريجوري مان-كيو ولاري سمرز. ولذا فأمام مدرس الاقتصاد فرصًا للاختيار والمفاضلة وإجراء المقارنات بين ما تقدمه هذه التيارات من تصورات ونظريات. وهنا يجدر الاهتمام بالتيارات الأكثر انفتاحًا التي عملت على إدماج بعض المقاربات غير التقليدية ضمن ما يدرسونه من مقررات اقتصادية، مثل المقاربات المؤسسية والتجريبية والمقاربة المعلوماتية.

غير أنه من الضروري إحداث تغيير في أسلوب التدريس وفيما يقدم للطلاب من كتب اقتصاد باللغة العربية. فأسلوب التدريس يجب أن يتغير في اتجاه التنبيه إلى أوجه القصور في الفروض والنظريات، وفي اتجاه توجيه النظر إلى تعدد النظريات التي يمكن اللجوء إليها لتفسير ظاهرة من الظواهر، وفي اتجاه توكيد أن الواقع الاقتصادي على درجة عالية من التعقيد بحيث أنه قد لا يتيسر فهمه فهمًا دقيقًا بنظرية واحدة. كما يتعين إبراز ما تنطوي عليه النظريات من تحيزات طبقية أو سياسية، والكشف عن الدوافع التي قد تكمن وراء تبني سياسة اقتصادية دون غيرها، وبيان المستفيدين والمتضررين من تطبيق سياسة ما. ومن المهم تزويد الدارسين بفكرة عن تاريخ الظواهر الاقتصادية محل الدراسة وما أحاط بها من ملابسات اجتماعية وسياسية، وتعريضهم باستمرار لمواجهة بين النظريات والواقع المعيش، ليس فقط من خلال تقديم المعلومات عن الواقع الاقتصادي الحقيقي في بلادنا وفي العالم، بل ومن خلال مشروعات يجريها الطلاب بأنفسهم، مثلًا لتحليل أسواق فعلية ومقارنتها بالتصور النظري لسوق المنافسة التامة. كما يجب على المعلم تحذير طلابه من تصور أن ما يقدمه الفكر السائد هو الرأسمالية التي نلقاها في العالم الحقيقي، وتوكيد أن ما يقدمه ليس إلا صورة تجريدية مفرطة في التبسيط والتجريد، وأن الانتقال من الصورة النظرية إلى الصورة الواقعية يقتضي إضافة الكثير من العناصر المهمة المحذوفة كالسلطة الضخمة للشركات الاحتكارية والتي تتزايد من خلال الاستحوازات والاندماجات، والتزاوج بين السلطة والثروة، وتأثير الأغنياء في الانتخابات وفي صنع التشريعات والسياسات، وسطوة الإعلانات على المستهلكين.

وفيما يتعلق بكتب الاقتصاد التي تقدم في الجامعات العربية، فإنه من الضروري التوقف عن تقديم كتب الاقتصاد الرائجة في جامعات الغرب مثل كتب ساموسلسون ومان- كيو ومن إليهم أو استنساخ صيغ عربية منها غالبًا ما تكون أقل رصانة ودقة. فالاقتصاد غير الفيزياء أو الكيمياء التي يمكن تعليمها للطلاب في مختلف بلاد العالم بمنهج موحد وكتاب واحد. وليس من المنطقي أن يدرس طلاب الاقتصاد في مصر أو الهند أو نيجيريا الكتاب عينه الذي يدرسه نظراؤهم في أمريكا أو أوروبا أو اليابان. فهذه الكتب قد أعدت

بالأساس في سياق واقع رأسمالي متقدم يعيشه الطلاب والأساتذة، وهي تستهدف المساعدة في إنتاج خريجين يعملون في الشركات الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية. ولذا فمن المهم انتاج كتب اقتصاد عربية ليس فقط من حيث اللغة ولكن من حيث المحتوى، بحيث تعمل على توثيق صلة الدارس بمجتمعه ليس فقط بتعريفه بالاختلاف بين ما يقدم له من نظريات يفصل بينها وبين مجتمعه- بل بينها وبين المجتمع الرأسمالي الحقيقي- بون شاسع، بل وتراعي في المادة التي تقدم له أن الغرض هو تأهيله للمساعدة في نهضة هذا المجتمع وتخليصه من تخلفه وتبعيته. وربما يكون من المناسب للمدرس وهو بصدد تصميم مقرر في علم الاقتصاد قراءة كتاب هان- جون تشانج: "الاقتصاد- دليل المستخدم" المشار إليه فيما سبق، والتعرف على ما قدمه كتابي هذا من مقاربات بديلة، والارتكاز على هذين العملين كمدخل للتعامل المفيد مع الفكر الاقتصادي السائد، وذلك إلى أن يكتمل بناء فكر اقتصادي جديد. ولا شك في أن تغيير أسلوب تدريس الاقتصاد وتغيير أسلوب إعداد المادة العلمية المساندة لمقرراته على النحو الموضح أعلاه سوف يكون خطوة مهمه على الطريق نحو مساهمة عربية قوية في تجديد علم الاقتصاد.

ملحق

بشأن أهمية انفتاح الاقتصاديين على الإنسانيات

والمبادرات القائمة للتواصل بين الاقتصاد والإنسانيات

إلحاقًا بما ورد في الكتاب من مطالبة بانفتاح الاقتصاديين على المجالات المعرفية الأخرى، وبأن التركيز فيما يتعلق بهذه المجالات قد انصب على العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فقد خصصت هذا الملحق لعرض الدعوات التي ظهرت حديثًا لانفتاح الاقتصاديين على الإنسانيات. وكما هو معروف فإن الإنسانيات مجال معرفي واسع يشمل التاريخ والفلسفة والأخلاق والأنثروبولوجيا واللسانيات والفنون والأدب والشعر وغيرها من فروع المعرفة والثقافة.

من هذه الدعوات ما ورد في كتاب صدر في 2017 من تأليف أستاذ الأدب واللغات السلافية جاري مورسون وأستاذ الاقتصاد مورتون شابيرو (G. Morson and M. Shapiro, *Cents and Sensibility- What economics can learn from the humanities*, Princeton University Press). ويمكن ترجمة عنوان الكتاب بشيء من التصرف إلى: "المال والعاطفة- ما الذي يمكن أن يتعلمه علم الاقتصاد من الإنسانيات". ونقطة انطلاق هذا الكتاب هي شعور مؤلفيه بأن علم الاقتصاد علم ضيق النطاق ومنغلق على ذاته إلى حد كبير، الأمر الذي يقلل من فائدته في فهم السلوك الإنساني، ومن ثم في صنع السياسات. ولذا فإن علم الاقتصاد بحاجة إلى توسيع نطاقه وفتح آفاقه عن طريق مد جسور وإقامة حوار بينه وبين الإنسانيات على العموم والأعمال الأدبية الكبرى على الخصوص. إذ يرى المؤلفان أن الأعمال الأدبية العظيمة عادة ما تتضمن أفكارًا وألوانًا من المعرفة أو الحكمة التي يمكن أن تساعد الاقتصاديين في التوصل إلى فهم أفضل لسلوك البشر، وأنها قد تعبر عن الحياة الاقتصادية بصورة أدق مما يتحصل عليه الاقتصاديون بالنماذج الرياضية والأساليب الإحصائية. كما أنهما يعتقدان أن اتصال علم الاقتصاد بالإنسانيات خليق بتحويله من علم جاف إلى علم أكثر حيوية وأكثر اقترابًا من الإنسان، أي إلى علم اقتصاد إنساني Humanomics.

وفي الحقيقة أن فكرة الاستفادة من الأدب في فهم السلوك الإنساني ليست جديدة تمامًا. فقد طرحها طه حسين في أواخر النصف الأول من القرن العشرين في قصته: ***ما وراء النهر***، حيث يقول: "فليست القصة حكاية للأحداث وسردًا للوقائع، وإنما القصة فقه (أي فهم دقيق) لحياة الناس وما يحيط بها من الظروف، وما يتتابع فيها من الأحداث". كما أن فكرة إفادة الاقتصاد من الإنسانيات- لاسيما الفلسفة- ليست جديدة تمامًا. فقد ظهرت ضمن بعض المقاربات التكاملية التي قدمتها في الفصل التاسع. كما أن الفكرة

مطبقة في بعض الجامعات الغربية منذ زمن بعيد. فعلى سبيل المثال دأبت جامعة أكسفورد على تقديم برنامج يقود إلى درجة جامعية أولى في الفلسفة والسياسة والاقتصاد (PPE).

وقد أصبح موضوع الاقتصاد الإنساني مثار اهتمام متجدد لدى عدد متزايد من الكتاب. ففي 2019 صدر كتاب في هذا الموضوع لأستاذ الاقتصاد والقانون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في 2002 فيرنون سميث وأستاذ الاقتصاد التجريبي ومدير معهد سميث للاقتصاد السياسي والفلسفة بارت ويلسون:

Humanomics: Moral Sentiments and the Wealth of Nations for the Twenty First Century, Cambridge University Press.

والمؤلفان يعملان في جامعة تشابمان بكاليفورنيا، ولهما الفضل في جعل هذه الجامعة تقدم منذ خريف 2010 برنامجًا دراسيًا في الاقتصاد الإنساني. للمزيد، أنظر:

https://www.chapman.edu/research/institutes-and-centers/smith-institute-for-political-economy-and-philosophy-academics-and-research/humanomics

وكما هو واضح من عنوان كتاب سميث وويلسون، فإن المؤلفين يستلهمان أفكار آدم سميث بشأن المشاعر الأخلاقية، وذلك في محاولة النظر إلى الاقتصاد على أنه نظام من صنع بشر يفكرون ويشعرون ويتفاعلون مع بعضهم البعض، وليس مجرد إطار لعلاقات بين كميات أو متغيرات اقتصادية.

ومن المبادرات الأخرى للتواصل بين الإنسانيات والعلوم الاجتماعية- شاملة الاقتصاد بالطبع- تلك المبادرة التي أطلقتها المفوضية الأوروبية للتكامل بين العلوم الاجتماعية والإنسانيات (SSH) بغرض إنجاز مشروعات بحثية لتحقيق هذا التكامل، وذلك ضمن البرنامج المعروف بأفق 2020 (Horizon 2020) الذي تأسس في سنة 2000بغرض تعزيز التعاون العلمي الأوروبي. أنظر:

European Research Area (ERA), Thematic Dossier on Social Science and Humanities (SSE) in Horizon 2020, 24 April 2017, https://era.gv.at/object/document

وثمة مبادرة لتشجيع تبادل وإنتاج المعرفة بين الفنون والاقتصاد أطلقتها مدرسة كوبنهاجن للاقتصاد ضمن مبادرة الفنون والعلوم الاجتماعية والاقتصاد: The SSE Art Initiative. أنظر:

Study International, There is a link between art and economics that often goes unnoticed, https://www.studyinternational.com/news/thers-link-art...

أنظر أيضًا:

M. E. Davis, "Bringing imagination back to the classroom: A model for creative arts in economics", ***International Review of Economics Education***, vol. 19. 2015,pp.1-12, https://www.sciencedirect,com/

كما قامت جامعة كمبردج في 2001 بتأسيس المركز البحثي للفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانيات الذي يشار إليه بالاختصار:CRASSH

Center for Research in the Arts, Social Sciences and Humanities (www.crassh.cam.ac.uk)

وأطلقت الجامعة برنامجًا بحثيًاً وموقعًا إلكترونيًا بعنوان AHSS:

Art, Humanities and the Social Sciences Research (https://www.ahssresearch.group.cam.ac.uk)

ومن أصحاب الاجتهادات المهمة في الربط بين الاقتصاد والإنسانيات الأستاذة ديردري ماكلوسكي أستاذة الاقتصاد والتاريخ والأدب الإنجليزي والإعلام بجامعة إلينوي. ولها بحوث متعددة في العلاقة بين الاقتصاد واللغة، وفي التاريخ الاقتصادي والاقتصاد الإنساني. أنظر مثلًا:

Deirdre McCloskey," Language and interest in the economy: A white paper on Humanomics", https://www.deirdremccloskey.com/docs/humanomics.pdf

Deirdre McCloskey," Economic history as Humanomics, The scientific branch of economics", https://www.aeaweb.org/conference/2018/…

وأخيرًا نشير إلى المساهمة الجديدة لروبرت شيللر أستاذ الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في 2013 ومؤلف كتاب "النوازع الحيوانية" الذي تقدم ذكره في الفصل السابع. فقد تمثل خطابه الرئاسي في الاجتماع السنوي رقم 129 للجمعية الاقتصادية الأمريكية في يناير 2017 في بحث مستفيض حول ما أطلق عليه اقتصاديات السرديات (Narrative Economics):

Robert Shiller, Narrative Economics, *Cowles Foundation Discussion Paper*. no. 2069, Jan.2017, https://cowles.gale.edu or https://www.nber.org/papers/w23075.pdf

وبقصد باقتصاديات السرديات علم الاقتصاد القائم على فحص ما يتناوله الناس من سرديات، أي كلام الناس بما يتضمنه من روايات وقصص حقيقية أو مصطنعة وأقاويل وتفسيرات مبسطة للأحداث يستخدمونها في المناقشات أو في الأخبار أو في وسائل التواصل الاجتماعي لاستثارة اهتمام ومشاعر الآخرين أو لتبرير مصالحهم الذاتية. فالإنسان كائن حكاء Homo Narrativus/Homo Narrator . والفكرة التي يطرحها شيللر هي أنه لكي نستطيع التنبؤ بالنشاط الاقتصادي - لاسيما الأحداث الكبرى كالكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي أو الركود الكبير في 2008، فإننا نحتاج- ضمن ما نحتاج- إلى رصد هذه السرديات ومراقبة ما يطرأ عليها من تحولات، وأن نبحث في كيفية تأثير التغير في السرديات على الميل للإنفاق أو على الرغبة في إنشاء مشروعات جديدة أو تشغيل المزيد من العمال. الخ. ولذا فإنه يقترح فئة من النماذج الرياضية لبحث الأسباب المحددة لمسار السرديات وللتوصل إلى تقديرات كمية لديناميكيات انتشارها وتحولها، وذلك على غرار ما يفعله الباحثون في علوم الفيروسات والأوبئة. ويرى شيللر أن علم الاقتصاد قد تأخر عن باقي العلوم الاجتماعية والإنسانيات في الاهتمام بالسرديات – وخاصة القصص الأكثر رواجًا بين الناس- التي تصاحب الأحداث الاقتصادية الكبيرة كالتقلبات الاقتصادية، وذلك بالرغم من وجود محاولات متعددة لجذب انتباه الاقتصاديين للاهتمام بالسرديات. ويذكر من هذه المحاولات دعوة موريسون وشابيرو في كتابهما المشار إليه آنفًا إلى استخدام الروايات العظيمة في فهم السلوك الاقتصادي، ودعوة الأستاذة ماكلوسكي للاقتصاد الإنساني في مقالها:

Deirdre McCloskey," Adam Smith did Humanomics; So should we", ***Eastern Economic Journal***, vol. 42, no.4,2016.

وكذلك دعوة ميشيل وآخرون إلى التحليل الكمي للرصيد الثقافي باستخدام الملايين المتاحة من الكتب الرقمية، وذلك في إطار ما أطلقوا عليه الاقتصاد الثقافي Culturnomics:

Jean Baptiste. Michel et al., "Quantitative analysis of culture using millions of digitized books", ***Science***, 331(6014),2011.

ويبدو لي أن ما يرمي إليه شيللر ليس بعيدًا عن فكرة **المزاج الاجتماعي** التي طرحت في سياق المقاربة الاجتماعية في الفصل السادس. كما أنها قريبة من أسلوب **تحليل المضمون** الذي روج له رائد المستقبليات

جون نيسبيت John Naisbitt، والذي يدور حول مسح وفحص ما تنشره الصحف والمجلات وغيرها من وسائل الإعلام وكذا التقارير الحكومية وغير الحكومية بغرض الكشف عن الاتجاهات المستقبلية الكبرى (mega trends).

للمزيد حول أهمية الإنسانيات عمومًا، وفائدتها لعلم الاقتصاد خصوصًا، أنظر:

Stanford Humanities Center, "Why do the humanities matter?", https://schc.stanford.edu/why-do-.... , and Stanford University, Stanford humanities scholars put the human back into economics, ***Stanford Report***, Feb. 10, 2014, https://news.stanford.edu/news/2014/february/humanities-capitalism-workshop-021014.html

Jeffrey Wagner, "Humanities as technology in teaching economics", ***International Review of Economics Education***, 25 May 2017, pp. 35-40, retrieved from: https://www. researchgate.net

Peter Lawler, "Putting the humanities back into economics", ***Big Think***, 28 Feb.,2014, https://bigthink.com/rightly-understood/putting-the-humanities....